بتسم مجال البحث الجغرافي بالاتساع الكبير فهو يدرس سطح الأرض باعتباره ميدان الحياة البشرية وما عليه من ظاهرات طبيعية وبشرية. وقد أصبح للجغرافيا طبيعية مزدوجة فهي تنقسم إلى قسمين رئيسيين هما الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية ، وينقسم كل منهما إلى العديد من الفروع العملية للجغرافيا يختص كل منها بدراسة الظاهرات المتصلة بمجاله في علاقتها بالإنسان أو بالبيئة كل حسب تخصصه وهي: الماء والهواء و نهتم الجغرافيا الطبيعية بدراسة البيئة الطبيعية بعناصرها المختلفة) والصخور والتضاريس والمناخ والنبات والحيوان ، أو بعبارة أخرى الظاهرات التي لا دخل للإنسان فيها ، أما الجغرافيا البشرية فهي تتناول دراسة الإنسان من حيث توزيعه والعوامل المؤثرة في هذا التوزيع ، فضلا عن دراسة النمو السكاني والكثافة السكانية وعلاقته بالبيئة من حيث استغلال مواردها في إشباع حاجاته عن طريق الزراعة والصناعة والتجارة وكذلك يتعامل الإنسان مع بيئته في اختيار مواقع السكن الخاص به في المدن أو القرى ، وفي الحصول على كل موارده أولاً: تطور الجغرافيا الاقتصادية ونشأتها كارى كان الجغرافيون منذ بداية عصر النهضة يركزون على الناحية النفعية للجغرافيا ، وكان معنى هذا الاهتمام بعملية الإنتاج والتجارة والنقل ولم تكن هذه الدراسات قد سميت باسم الجغرافيا الاقتصادية. ثم جال كارل ريتر ودرس ما سماه جغرافية الإنتاج وذلك في القرن التاسع عشر. وقد ظهر تعبير الجغرافيا الاقتصادية لأول مرة عام 1882 على يد العالم الألماني جوتز تمييزاً لها عن الجغرافيا التجارية التي شاعت في القرن التاسع عشر. والتي أهتم بها بعض الكتاب مثل ريتر وتشيز ولم حيث أهتم هؤلاء الكتاب بدارسة إنتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية في العالم وتجارتها الدولية متتبعين منهجا إحصائيا يعتمد على الوصف دون الاهتمام بالعوامل الجغرافية المؤثرة في الإنتاج والتسويق. أما الجغرافيا الاقتصادية التي وضع جوتز أسسها فقد اهتمت بالسببية ، لإظهار المؤثرات الإقليمية المباشرة على إنتاج السلع. وقد ظهر أول بحث يستخدم اصطلاح جغرافيا اقتصادية في الولايات المتحدة عام 1888 ، ودخلت الجغرافيا الاقتصادية كمقرر علمي أكاديمي بجامعات الولايات المتحدة 1893 وكتب ألين سميت كتابا بعنوان الجغرافيا الاقتصادية عام 1900 م وكانت الحرب العالمية الأولى دافعا قويا لتطور هذا العلم الوليد الذي أصبح عليه أن يقدم البيانات والمعلومات والخرائط والأشكال عن مصادر الموارد الغذائية والخامات في العالم ، ولفهم المشاكل الاقتصادية بالمناطق المختلفة وصار هدفه علم أكاديمي ، وقويت أركانه في بداية العشرينيات من القرن العشرين. وظهرت أول مجلة علمية له باللغات الأجنبية في الولايات المتحدة سنة 1925 تحمل عنوان الجغرافيا الاقتصادية وركزت الجغرافيا الاقتصادية بدرجة أساسية على دراسة الإنتاج أكثر منها على الاستهلاك ، ولم يتم تحديد جغرافية الاستهلاك بوضوح حتى عام 1929 وكان تركيز الجغرافيا الاقتصادية في بداية عهدها على الإنتاج الأولى وبشكل أقل على الإنتاج الثانوي. ولما شاعت النماذج النظريةالاقتصادية للعلماء الألمان بعد ترجمتها إلى اللغة الإنجليزية ( ليونن 1826 ، فيبر 1929 ء كريستلر 1933 ، لوش ( 1939) اتجهت الجغرافيا الاقتصادية للاستعانة بها. وبذلك تم وضع إطار عام لجغرافية اقتصادية جديدة أصولية الطابع ، تسعى لتحليل أنماط التوطن للأنشطة الاقتصادية وديناميكات هذه الأنشطة. وظلت الجغرافيا الاقتصادية لأكثر من عقدين من الزمان حلى منتصف السبعينيات من القرن العشرين قائمة على الجمع بين الأساليب الكمية ، والروح النظرية التي بثها فيها العلماء الألمان وفي تلك الفترة ركزت الجغرافيا الاقتصادية على الاهتمام بالنشاط الصناعي ثانيا: مفهوم الجغرافيا الاقتصادية وتعريفها: اختلف الجغرافيون فيما بينهم لوضع تعريف محدد للجغرافيا الاقتصادية ، فضلاً عن تحديد أهم المجالات التي تتناولها. تعد الجغرافيا الاقتصادية أحد فروع الجغرافيا البشرية ، وليس من قبيل المبالغة أن نقول أنها أهمها على الإطلاق فهي أكثرها حيوية وتعددا في مصادرها وأوسعها مجالاً وأكثرها نفعا والجغرافيا الاقتصادية هي علم حيوي بل إن موضوعاتها تعد أكثر الموضوعات الجغرافية ديناميكية لتغير معلوماتها باستمرار هذه المعلومات تتعلق بأنشطة الإنسان المرتبطة بإنتاج وتبادل وتوزيع واستهلاك السلع المختلفة ، لذا يتابع هذا العلم كل تغير يطرأ على حاجات الإنسان وتعدد هذه الحاجات فيلاحظ تطور علاقة الإنسان ببيئته الطبيعية ومن الطبيعي أن تتباين هذه العلاقة من مكان لآخر على سطح الأرض تبعًا لمدى تقدم الإنسان الحضاري. وقد اختلف الجغرافيون في وضع تعريف محدد للجغرافيا الاقتصادية فضلاً عن تحديد أهم المجالات التي تتناولها. وتعرف الجغرافيا الاقتصادية بأنها العلم الذي يدرس الاختلاف الإقليمي أو المكاني لسطح الأرض فيما يختص بأوجه الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي يمارسها الإنسان والمتعلقة بإنتاج وتبادل واستهلاك الثروة. ويفسر اصطلاح الجغرافيا الاقتصادية كغيره من الاصطلاحات من ذلك تعريفها بالآتي:ـ1- تتناول الأسس النظرية لتوزيع العمليات الاقتصادية في منطقة معينة. 2 تحليل توزيع أشكال أو أنماط الحياة الاقتصادية.ـ3- تهتم بتأثير البيئة العضوية وغير العضوية على الأنشطة الاقتصادية للإنسان.ـ4 تهتم بالتشابه والاختلاف من مكان إلى آخر في الطريقة التي يكتسب بها الناس عيشتهم ويهتم الجغرافي الاقتصادي بالعمليات التي تحدث في أماكن خاصة والتي تشكلها الظاهرات التي ترتبط

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي

بها.ويعرف الدين الأرض ثم تحـ المتبادلة بين ويعرف جاه لسطح الأرض أما الكسندر على سطح: كما يعرف هـ بين الظاهرا ويعرف روي ومشاكل مع والظروف ذات أهمية ثالثا: علاق تعد الجغر وضوحًا للـ عدة علوم والحيوان والتاريخ والتجارة المؤثرة في والأسعار وقد أصم مادتها وت إلى جنب الجغرافي رابعا مـ مجالات 5- هي ذلك الفرع من فروع الجغرافيا التي يتناول إنتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك الثروة ودراسة العوامل الاقتصادية التي تؤثر في الاختلافات المكانية لسطح الأرض. ويعرف جونز وداركن وولد الجغرافيا الاقتصادية بأنها تدرس العلاقة بين عناصر البيئة الطبيعية والأحوال الاقتصادية وبين الحرف المختلفة ، كما تحاول تفسير أسباب تخصص تهتم الـ مناطق محددة في إنتاج سلع معينة ». كما يعرف شو الجغرافيا الاقتصادية بأنها تدرس يشغل ا المشاكل التي تعارض كفاح الإنسان من أجل الحياة وتوزيع الموارد والأنشطة الاقتصادية. أما هانتنجتون فيعرف الجغرافيا الاقتصادية بأنها تبحث في توزيع جميع أنواع السلع والموارد والأنشطة الاقتصادية للسكان والتي تمثل الوسائل الأساسية في الحصول على العيش.ويعرف الديب الجغرافيا الاقتصادية بأنها: دراسة الظاهرات الاقتصادية المختلفة على سطح الأرض ثم تحليلها لمعرفة خصائصها ، والوقوف على التوزيع الجغرافي لها ، وإدراك العلاقات المتبادلة بين الظاهرات الاقتصادية وعناصر البيئة الطبيعية والبشرية. ويعرف جاد الجغرافيا الاقتصادية بأنها « العلم الذي يدرس الاختلاف الإقليمي أو المكاني لسطح الأرض فيما يختص بأوجه الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي يمارسها الإنسان ». اما الكسندر فيحدد مجال الجغرافيا الاقتصادية في « دراسة تباين أنشطة الإنسان المختلفة على سطح الأرض والمتعلقة بإنتاج وتبادل واستهلاك الثروة ». كما يعرف هارتسهورن الجغرافيا الاقتصادية بأنها « العلم الذي يتناول دراسة العلاقات المتبادلة بين الظاهرات الطبيعية والأشكال الاقتصادية ». ويعرف روبلسون الجغرافيا الاقتصادية بأنها ذلك الفرع من فروع الجغرافيا الذي يرتبط بطرق ومشاكل معيشة الإنسان كما تتضمن الجغرافيا الاقتصادية دراسة العلاقة بين ظروف الإنتاج والظروف الطبيعية ، ولهذا كانت دراسة البيئة الطبيعية وعناصرها من تضاريس ومناخ ونبات ذات أهمية كبرى في معالجة موضوعات الجغرافيا الاقتصادية ». ثالثا: علاقة الجغرافيا الاقتصادية بالعلوم الأخرى:.تعد الجغرافيا الاقتصادية أكثر فروع الجغرافيا البشرية تعددا في مصادرها وأوسعها مجالاً وأبرزها وضوحًا للدارسين وأكثرها نفعًا وتستمد الجغرافيا الاقتصادية جزة اكبيرًا من موضوعاتها من عدة علوم طبيعية واجتماعية وأهم العلوم الطبيعية التي تستعين بها هي المناخ والتربة والنبات والحيوان والجيولوجيا ، ومن العلوم الاجتماعية تستعين بعلم السكان الديموغرافيا) والاجتماع والتاريخ والسياسة والإحصاء ، بالإضافة إلى علم الاقتصاد والعلوم المتصلة به كالتسويق والتجارة الخارجية ، وهي علوم تركز دراستها على طرق الإنتاج وربحيتها والعوامل الاقتصادية المؤثرة في الإنتاج وطرق تنظيم المشروعات وتمويلها ، بالإضافة إلى دراستها للتجارة الدولية والأسعار وقوانين العرض والطلب وحسابات التكاليف والأرباح. وقد أصبحت الجغرافيا الاقتصادية فرعًا هاما من فروع الدراسات الجغرافية ونظرا لضخامة مادتها وتشعبها فقد أدى ذلك إلى تبني بعض الجغرافيين فكرة اعتبارها قسما قائما بذاته جنبًا إلى جنب مع الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية ، ومن أمثلة هؤلاء هارتسهون الذي يرى أن الجغرافيا الاقتصادية تؤلف مع الجغرافيا الطبيعية الجزء الأكبر من علم الجغرافيا ككل. رابعا مجالات الجغرافيا الاقتصادية وفروعها مجالات الجغرافيا الاقتصادية تهتم الجغرافيا الاقتصادية بدارسة الأنشطة الاقتصادية ، ونعني بالأنشطة الاقتصادية كل ما يشغل الإنسان في العالم من إنتاج وتبادل واستهلاك السلع والخدمات ذات القيمة الاقتصادية. وينحصر مجال الجغرافيا الاقتصادية في الموضوعات الآتية: ج والموارد [ 1] الإنتاج: يعني الإنتاج كل ما يبذله الإنسان من جهد عضلي أو ذهني في الحرف المختلفة التي يعمل بها لاستخراج وإنتاج الخامات سواء كانت غذائية مثل المحاصيل الزراعية الغذائية والأسماك ، أو صناعية كالحديد والفحم والأخشاب والقطن والصوف ويمكن تقسيم الحرف الإنتاجية إلى أربع مجموعات رئيسية هي: 1 الحرف الأولية أو البدائية وتشمل الحرف التي يمارسها الإنسان من أجل الحصول علىحاجاته الأساسية من الخامات الأولية من الطبيعة وتتمثل في الجمع والالتقاط والصيد وقطع الأشجار والزراعة والتعدين 2 الحرف الثانوية وتشمل الصناعات التحويلية والتي تعرف بأنها عملية تحويل المادة الخام من صورتها الأولية إلى شكل آخر يترتب عليه تغير في استخدامها أو في قيمتها ، وبالتالي يتم زيادة القيمة الاقتصادية للسلعة بعد تغير شكلها. 3 حرف المرتبة الثالثة وهي تشمل الخدمات المتعددة مثل الإصلاح والصيانة والتأمين والتجارة والتوزيع والإدارة والنقل والمواصلات ، وهي خدمات تلعب دورا رئيسيا في العمليات الإنتاجية المختلفة. 4 حرف المرتبة الرابعة وتشمل قطاع المعلومات خاصة تكنولوجيا الحاسب الآلي وشبكة المعلومات الدولية ( الإنترنت) ، وشبكة الألياف الضوئية والفاكس والتلكس وتجدر الإشارة إلى أن التصنيف الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية. قد قسم الحرف إلى تسعة أقسام فرعية رئيسية هي: الزراعة والغابات وصيد البر والبحر. استغلال المناجم والمحاجر الصناعات التحويلية. التجارة والمطاعم والفنادق النقل

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي

والمواصلات والتخزين خدمات المجتمع العامة والخدمات الاجتماعية والشخصية أنشطة غير كاملة التوصيف. [ ب] التبادل: يتمثل هذا القسم في تبادل السلع المختلفة والخدمات بين الأفراد والجماعات ويتوقف التبادل إلى حد كبير على حركة التجارة الدولية التي ازداد حجمها وتعددت نوعيتها في العصر الحديث تبعا لتعدد احتياجات الإنسان وتعقدها ولانتشار مبدأ التخصص في الإنتاج وتبادل السلع يزيد قيمتها. ويشمل التبادل جانبان الجانب الأول: تغير الموقع والذي عن طريقة يتم رفع قيمة السلعة من خلال تغير مكان استخدامها بواسطة وسائل النقل المختلفة وتوفير حاجة السكان من السلع والخدمات عن طريق نقلهم وتغير أماكنهم. وتتناول الجغرافيا الاقتصادية التجارة على أنها أحد موضوعات النشاط الاقتصادي وليست عاملاً رئيسيا من عوامل الإنتاج [ ج] الاستهلاك: يمثل الاستهلاك المرحلة الثالثة والأخيرة من مراحل النشاط الاقتصادي ويقصد بالاستهلاك الأنفاق على السلع والخدمات بقصد إشباع الحاجات مباشرة. أنواع الاستهلاك 1- الاستهلاك الخاص أو الفردي وهو إنفاق الفرد للحصول على السلع والخدمات وإشباع حاجاته الفرديةالاستهلاك العام وهو ما تنفقه الدولة بقصد شراء العديد من السلع والخدمات الإشباع الحاجات الاجتماعية مثل خدمات التعليم والصحة والمرافق العامة والأمن ، وتجدر الإشارة إلي أن هذا القسم من أقسام النشاط الاقتصادي لايدرس بمفرده في الجغرافيا الاقتصادية ، وخاصة أنه يمثل ميدانا لدراسة العديد من العلوم الاقتصادية. فروع الجغرافيا الاقتصادية تعددت موضوعات الجغرافيا الاقتصادية بحيث أصبحت تشمل العديد من الفروع والتي أهمها: جغرافية الزراعة جغرافية الصناعة جغرافية الإنتاج المعدني جغرافية النقل جغرافية التسويق ، جغرافية الطاقة جغرافية استخدم الأرض جغرافية الموارد الاقتصادية جغرافية السياحة جغرافية الخدمات جغرافية الاستهلاك جغرافية القوى العاملة جغرافية التجارة الدولية ، جغرافية البنية الأساسية الجغرافيا الاقتصادية للتعليم جغرافية الترويج جغرافية الاتصالات السلكية واللاسلكية ، جغرافية النقل الحضري. خامسًا: مناهج الدراسة في الجغرافيا الاقتصادية اختلف دارسو الجغرافيا الاقتصادية في تحديد مناهج الدراسة فيها نظرا لتعدد موضوعاتها وتشعبها واعتمادها على الكثير من دراسات العلوم الأخرى ، حيث اعتبرها بعض الجغرافيون- قسما جغرافيا قائما بذاته يقف جنبا إلى جنب مع الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية ، ومن أمثلة هؤلاء هارتسهورن الذي يرى أن الجغرافيا الاقتصادية تؤلف مع الجغرافيا الطبيعية الجزء الأكبر من علم الجغرافيا ككل. ويوجد عدة مناهج تتناول الجغرافيا الاقتصادية بالعرض والتحليل ، ولكل منهج بعض المزايا والعيوب ، ولا يعكس تعدد هذه المناهج بالضرورة صعوبة البحث في الجغرافيا الاقتصادية بقدر ما يعكس رغبة البعض في إتباع منهج معين يفي بالغرض الأساسي من الدراسة ويمكن تقسيم مناهج الدراسة في الجغرافية الاقتصادية إلى خمسة مناهج رئيسية هي. 1- المنهج الإقليمي يتناول هذا المنهج دراسة الظروف الطبيعية والبشرية العامة التي تميز إقليم من الأقاليم داخل قارة من القارات أو دولة من الدول ، وكيف تظهر هذه الظروف في صورة مختلفة ، كما يتناول دراسة صور النشاط الاقتصادي بأنواعه المختلفة داخل الإقليم فيدرس الإنتاج الزراعي والحيواني والثروة المائية والمعدنية والصناعية والنقل والتجارة ، وتنتهي في النهاية إلى تصور الشخصية الاقتصادية أو البعد الاقتصادي في شخصية هذا الإقليم ، ومقارنة هذه الصورة الاقتصادية بمناطق أخرى من العالم لتحديد أين يقف هذا الإقليم في الإطار العالمي الكامل. ومن أمثلة هذه الأقاليم الاقتصادية أو إقليم الشرق الأوسط أو غرب أوروبا أو جنوب شرق آسيا ووادي النيل والدلتا وشبه جزيرة سيناء والواحات في مصر. ويهدف هذا المنهج إلى إعطاء صورة واضحة وكاملة عن النشاط الاقتصادي في إقليم ما على مستوى القارة أو الدولة وهذا يفيد المخططين في تحديد الوضع الاقتصادي للإقليم. ويواجه هذا المنهج العديد من الصعوبات ومنها صعوبة تقسيم الأقاليم الاقتصادية وعدم وضوح وتباين معظمها فحدود الأقاليم الاقتصادية غير واضحة فقد تكون طبيعية أو بشرية وإن كانت الأسس الطبيعية هي المتبعة في تقسيم الأقاليم وخاصة المناخية منها وتتعدد العوامل الجغرافية التي تؤثر في النشاط الاقتصادي على مستوى الإقليم الاقتصادي الواحد تبعا لنوع النشاط فنجد أن المناخ هو العامل الأساسي في النشاط الزراعي والرعوي والغاليفي حين نجد أن التركيب الجيولوجي هو المتحكم في النشاط التعديني. 2 المنهج المحصولي أو السلمي يعتبر هذا المنهج من أكثر مناهج الدراسة في الجغرافيا الاقتصادية استخدامًا وشيوعا ، نظرا لوضوح تقسيمانه وسهولتها حيث يتناول دراسة المحاصيل الزراعية أو المعادن المختلفة ، والعوامل الجغرافية المختلفة اللازمة لإنتاجه ، ثم تطبق هذه الشروط على جهات العالم المختلفة لمعرفة أنسبها إنتاجا ، كما يوضح بعد ذلك مركز الإقليم في إنتاج المحصول المعين مع تتبع مراحل الإنتاج والنقل والتسويق والاستهلاك. 3 المنهج الحرفي يعتمد هذا المنهج على أساس تقسيم النشاط الاقتصادي إلى مجموعة من الحرف ، حيث تعتبر هذه الحرف انعكاسا للعوامل المتباينة من طبيعية وبشرية وتشمل هذه الحرف الجمع والالتقاط والصيد والرعي والزراعة والتعدين والصناعة والنقل والتجارة والخدمات والحرف المختلفة. وتتميز أنواع الحرف التي يمارسها البشر. كما أنه يتفادي تكرار الحقائق

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي

المتشابهة عن الأقاليم الاقتصادية كما يحدث عند اتباع المنهج الإقليمي 4- المنهج الأصولي يعتمد هذا المنهج في دراسته للنشاط الاقتصادي على أساس تناول العوامل الجغرافية المتعددة التي تؤثر في عمليات الإنتاج المختلفة سواء كانت عوامل طبيعية أو بشرية للوقوف على مدى تحكم هذه العوامل في عمليات النشاط الاقتصادي. وتشمل العوامل الطبيعية: السطح والتركيب الجيولوجي والمناخ والتربة وموارد المياه ، أما العوامل البشرية فتشمل السكان من حيث كثافتهم ومعدل نموهم والمستوى الثقافي والحضاري لهم. ونادرا ما يتم تناول هذا المنهج بمفرده في دراسة الجغرافيا الاقتصادية بل يكون عادة مقدمة لهذه الدارسة حيث توضح العوامل الطبيعية والبشرية والاقتصادية التي تؤثر في الإنتاج ، وتظهر عوامل توطن بعض الأنشطة الاقتصادية في مناطق محددة ، لذا يكاد لا يخلوا مؤلف في الجغرافيا الاقتصادية من هذا المنهج الأصولي. 5- المنهج الوظيفي يعد هذا المنهج أحدث المناهج في دراسة الجغرافية الاقتصادية ، حث يهدف إلى دراسة التركيب الوظيفي للنشاط الاقتصادي الذي يختلف من مجتمع لآخر ، ومن فترة لأخرى ؛ تبعًا لاختلاف النشاط البشري والتطور التاريخي. ففي المجتمعات الزراعية البدائية بهدف الإنتاج إلى الاكتفاء الذاتي ، أما في المجتمعات الزراعية المتقدمة تتعقد الوظائف الاقتصادية ( الإنتاج والتجارة والتسويق ، وتتعقد بصورة أكبر في المجتمعات الصناعية الأكثر تقدما ويتكون التركيب الوظيفي لأي نشاط اقتصادي من ثلاثة عناصر رئيسية هي: أ- نظام ملكية وحدة الإنتاج حيث تختلف وظيفة وحدة الإنتاج فيها للتطور التاريخي والتباين المكاني. فقد تكون صغيرة ملك للفرد ، أو كبيرة ملكا للدولة ، أو مملوكة ملكية جامعة.ب أدوات الإنتاج وهي تتراوح بين أدوات بسيولة أو آلية متقدمة. ج مستوى نوعية العمالة: حيث يختلف هذا المسلوق من مجتمع إلى آخر ما بين العمالة. البدوية أو العمالة الماهرة المتخصصة في نوع معين من النشاط الاقتصادي ، ويبرالية بمستوى العمالة كمية ونوع الإنتاج هل هو يهدف الاكتفاء القالي أم لهدف التصدير الخارج سادسا: الموارد الاقتصادية مفهوم الموارد وطبيعتها تعرف الموارد بأنها كل الهبات أو المنح أو الأصول أو الكنوز التي تحتوى ثروة ، ويمكن أن تتحول بالمجهود البشري من مجرد محتوى ثروة إلى شرة علي في شكل سلح أو خدمات ويتبقي التمييز بين المصدر Source فهو ثروة كامنة لم يعرف الإنسان أهمياها بعد ولا كيفية تطويعها واستغلالها لما فيه نفعه ، وهكذا فإن قدرة الإنسان ومهارته وحاجته هي التي تجعل الشيء معين دون آخر قيمة وليس مجرد الوجود المادي لهذا الشيء. ويعرف زيمرمان الموارد بأنها « الوظيفة أو العمليات التي يقوم بها الإنسان البلوغ غاية معينة أو لإشباع حاجة ». والخلاصة أن الموارد الاقتصادية تبحث وتدرس العلاقة بين الإنسان من ناحية وبيئته الطبيعية والاجتماعية من ناحية أخرى ، وذلك من خلال نشاط الإنسان الذي يهدف إلى إنتاج الموارد والخدمات المختلفة حتى يؤدي إلى تحقيق أو زيادة المنفعة. ويرى زيمرمان بأن الكون بلا إنسان يعتبر خاليا من الموارد وذلك لأن الموارد مقارنة بالإنسان وحاجاته ، ويتوقف تقدم الإنسان وتطوره بشكل أساسي على الموارد الطبيعية وعلى المصادر الكامنة في الطبيعة ، خصائص الموارد الطبيعية تتميز الموارد الطبيعية بعدة خصائص أهمها 1- الندرة تتسم الموارد في معظمها بالندرة النسبية لزيادة الطلب عليها الناتج عن الزيادة المطردة في عدد السكان من جهة ، وزيادة الاستهلاك الناتجة عن ارتفاع مستوى المعيشة من جهة أخرى. وقد تحدث ندرة في الموارد الأسباب سياسية أو عسكرية للملك بغي البحث عن حلول لمواجهة هذه الندرة من خلال البحث عن المعادن ومصادر الطاقة ، واستصلاح الأراضي الزراعية ، وإنشاء العديد من مشاريع التنمية ، وهذا يتطلب ضرورة استخدام تكنولوجيا متقدمة ورأس مال كبير. 2 عدم التكافؤ في التوزيع تتسم الموارد الطبيعية بعدم تكافؤ توزيعها الجغرافي على سطح الأرض ، حيث توجد مناطق غنية بالموارد الطبيعية ، وأخرى فقيرة ، وثالثة للعلم فيها هذه الموارد 3 ديناميكية الموارد النصف بأنها ذات أهمية متغيرة عبر الزمان وذلك في ضوءالاكتشافات العلمية الحديثة ، وتطور التكنولوجيا في مختلف المجالات ، ويرتبط بذلك تطور عادات وتقاليد المجتمع الذي يعيش فيه الإنسان ويتأثر به. وقد انعكس ذلك على مطالب الإنسان واحتياجاته ، فعلى الرغم أن معطيات الطبيعة ثابتة ، سلسلة متصلة من الاكتشافات ، ومن هنا تختلف الأهمية سسالنسبية للموارد من مجتمع الآخر ، فقد يوجد مورثا له قيمة كبيرة في مجتمع ما قد يكون غير ذلك في مجتمع الآخر.تصنيف الموارد 4 حسب التجدد والاستمرار ا موارد متجددة وهي الموارد التي عناصر الغلاف الجوي ، ب موارد غير متجددة: وهي المسـ تختلف الموارد من حيث أصلها ، وقد اختلفت الآراء حول موضوع تصنيف الموارد وذلك من خلال مجموعة من الاعتبارات والتي أهمها: 1 حسب طبيعتها وأصلها: ويعتبر هذا النوع من التصنيف أكثر أنواع التصنيفات الإنسان وإسرافه في استنزافها ، وتش انتشارا واستخداما على أساس نوع الملكية وت

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي